أنها معارف فالألف واللام في النية، ومنع دخولها في اللفظ لأنها في تأويل الإضافة فكأنه ذهب مذهب الخليل في قولهم: قد أمر بالرجل مثلك، قال، فإن جعلها نكرات عرفت، والظاهر ما ذهب إليه سيبويه لأن المعنى كما ذكر وجميعها نكرة..

والذي وجدته في الكتاب[1]: وسألته ـ الخليل ـ عن آحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أخر إنما حده واحداً واحداً واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه، قلت افتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة...

وأورد ابن خروف رأي المبرد في إعراب مسلمات، قال في باب ـ تسمية المذكر بجمع الاثنين ـ قال أبو العباس: من قال مسلمين واعرب النون قال في مسلمات إذا سمى به بغير الصرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء على مذهب الأخفش، قال ابن خروف: ليس في كلام سيبويه ما يدل على ذلك لأنه لم يزد على أن قال: ومن العرب من لا ينون اذرعات[2]...

وقول أبي العباس نصا: وهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث والضمة علم الرفع واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين، والتنوين في مسلمات عوض من النون في مسلمين[3].

فإن سميت بمسلمات رجلاً أو امرأة لحقه التنوين لأنه عوض فلذلك كان لازماً.

وقد تحدث المبرد في مواضع كثيرة من كتابه المقتضب[4] عن جمع

---

(1) 15/2.
(2) الهمع 22/1، الأصول لابن السراج 110/2، شرح التصريح 83/1.
(3) المقتضب 331/3.
(4) انظر المقتضب 7/1، 331/3، 370/4، 371.